ميناء عدن يستقبل ٢٨٦ سفينة تجارية وناقلة نفط

■ ،،عدن / سبأ

استقبل ميناء عدن والرصيف السياحي ٢٨٦ سفينة تجارية وناقلة نفط خلال الربع الثالث من العام الجاري.

وقال مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الرصيف السياحي استقبل خلال الفترة نفسها ٣١ يختا سياحيا أقلت ٥٩ سائحا وسائحة من جنسيات أوروبية مختلفة و١١٤ سفينة صغيرة أقلت مؤنا ومواد غذائية من أرصفه المعلا إلى عدد من دول القرن الافريقي .

وأوضح المطري أن عدد الواصلين والمغادرين عبر الميناء من اليمنيين والأجانب بلغ ٢٠٦ منهم ١٠٦ مغادرين ١٠٠ من الواصلين، موضحا أن مكتب جوازات الميناء البحري منح تأشيرات سياحية خلال الفترة المذكورة لغرض الترويج السياحي لنحو ١١٧من السياح اليمنيين والعرب والأجانب.

منح تراخيص استثمارية لثمانية مشاريع صناعية وسياحية بعدن

■ ،،عدن /سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر الماضي، تراخيص استثمارية لثمانية مشاريع بتكلفة ١٨ ملياراً و٣٦ مليوناً و٥٠٠ الف ريال.

وأفادت إحصائية صادرة عن مكتب الهيئة حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن المشاريع المرخصة وفرت ١٨٢ فرصة عمل من العمالة المؤهلة توزعت في قطاعات الصناعة والسياحة والأسماك والخدمات العامة.

وأشارت الإحصائية إلى أن المشاريع الصناعية والسياحية والخدمات العامة تصدرت القائمة بواقع مشروعين لكل قطاع ومشروع واحد لكل من قطاعي الصناعة والأسماك.

تمويل عشرة مشاريع صغيرة بأكثر من ٤ ملايين ريال بعدن

■ ،،عدن/سبأ

مول صندوق تمويل الصناعات والمنشات الصغيرة بعدن أمس ١٠ مشاريع صغيرة مدرة للدخل بتكلفة أربعة ملايين و٢٠٠ الف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) "أن المشاريع الممولة والتي وفرت ٦٠ فرصة عمل في مجالات الأنشطة الاقتصادية والحرفية والمهنية المدرة للدخل كفتح البقالات ومقهى الانترنت وصيانة الإلكترونيات".

وأشار إلى أن فرع الصندوق يدرس حاليا وفي إطار خطته الخدماتية والإقراضية للربع الأخير من العام الجاري إقراض عدد من الفئات الاجتماعية المحتاجة من محافظات عدن لحج أبين بقروض ميسرة لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع مستوى مهاراتهم وتوفير فرص عمل .

يذكر أن فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشات الصغيرة بعدن مول خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الجاري ٨٨ مشروعا صغيرا بتكلفة ٧٠ مليون ريال وفرت ٥٢٨ فرصة عمل في المحافظة.

دراسة: تعزيز السياسات الاقتصادية للدولة من أهم الخطوات لجذب الاستثمارات إلى المنطقة الحرة بعدن

■ ،،خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية على أهمية تعزيز السياسة الاقتصادية للدولة لنجاح الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن من خلال وضع خطة للترويج والتسويق .

وأوضحت أن تعزيز السياسات الاقتصادية يعتبر من أهم الخطوات الهامة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المنطقة الحرة بعدن،مشيرة إلى أهمية إتباع المرونة والتسهيلات في المعاملات المختلفة مع المستثمرين مما سيؤدي إلى تطوير المنطقة بعدن ،وسيعود بالمردود الايجابي ويرفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية ،وتهيئة عدن كنافذة اقتصادية وتجارية على العالم ومجابهة المنافسة الشديدة بين المناطق الحرة في المنطقة والمتغيرات في العلاقات الاقتصادية التجارية بين المناطق الحرة الإقليمية والدولية .

وشددت الدراسة التي أعدتها الدكتورة عائدة سالم عبود على ضرورة جعل سيادة القانون والنظام فوق سيادة الجميع إذا ما أريد للمنطقة الحرة بعدن النجاح والمنافسة ورفد الاقتصاد اليمني بالموارد .

وأشارت إلى أهمية القيام بمراجعة قانونية لكل القوانين المنظمة للنشاط التجاري والاستثماري ، وقانون المنطقة الحرة ،بحيث يزال اللبس والتناقض والازدواجية ، وأن تصدر اللوائح التنفيذية المنظمة لهذه القوانين .بالإضافة إلى توفير القضاء العادل والمتخصص والضمانات الدستورية التي خصها الدستور بالسلطة القضائية واستقلاليتها .

ونوهت الدراسة إلى مركزية التطبيق للإعفاءات والمزايا في جهة واحدة سيسهل النشاط الاستثماري في المنطقة الحرة ويعيد الثقة للمستثمرين ويشجعهم على التوسع في النشاط الاستثماري بالمحافظة .

ودعت إلى الاستفادة من تجربة النظام المتميز للشرطة والأمن في المنطقة الحرة جبل علي بدبي .ووضع خطة للترويج والتسويق لجعل المنطقة الحرة موقع جذب للمستثمر والرأسمال ، وحل كافة المشاكل المتعلقة بالأراضي المخصصة للمنطقة الحرة بعدن من حيث توثيقها وتسليمها أو الحفاظ عليها ، وعد السماح بالبسط العشوائي والبناء غير المرخص .

كما أوصت بدراسة إمكانية إعادة النظر في البنية المؤسسية التنظيمية الحالية للمنطقة الحرة ،بحيث يتم ضم الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في مؤسسة مركزية هيكلية تنظيمية موحدة (مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة عدن).

ودعت إلى تعزيز العلاقة في مجال التعاون والتنسيق مع المناطق الحرة العربية في عدد من المجالات التخصصية ، والسعي نحو التنسيق والتكامل مع المناطق الحرة في دول الخليج ،وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع المناطق الحرة في الدول الإسلامية .

يبين أن أبرز عناصر القوة للبيئة للمنطقة الحرة بعدن (Swot)ووفقا للدراسة فان تحليل

هي مزايا الموقع الاستراتيجي ورخص الطاقة والموارد والعمالة المحلية من الجنسين، إلى جانب الخدمات والتسهيلات المتاحة في المنطقة الحرة ،وحوافز الاستثمار .

ويبين التحليل إن هناك فرصاً كبيرة لعودة الاستثمارات الأجنبية من المهجر واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة إمكانية التسويق إلى أسواق شرق إفريقيا والدول الصناعية .

وفي المقابل فان هناك عناصر ضعف عديدة أهمها ارتفاع أسعار إيجارات المواقع الاستثمارية في منطقة الامتياز الخاصة بالشركة المطورة وبالأخص مقارنة مع الأسعار السائدة محليا وتضارب القوانين ، وإصرار بعض الجهات الحكومية تنفيذ قوانينها دون الالتزام بقانون المناطق الحرة ، وضعف القدرات الفنية والإدارية للجهات الحكومية ذات العلاقة ،وعدم النسيق الكافي فيما بينها ،وشحه في التخصصات الفنية ومحدودية نشاط الترويج الخارجي.

وأوضحت الدراسة أن جميع مجالات الاستثمار في المنطقة الحرة هي من حيث المبدأ متاحة أمام الشراكة الاستثمارية سواء على مستوى مجالات مشاريع التطوير والبنى الأساسية أو على مستوى مجالات مشاريع الاستثمارات الخاصة .كما أن فرص الشراكة الاستثمارية للمساهمة في تنفيذ مشاريع التطوير والبنى الأساسية هي متاحة ضمن القواعد الاستثمارية (BOT) والمشاريع المشتركة وقاعدة الإيجار .

وأوضحت أن فرص الاستثمار المتاحة في المنطقة الحرة ضمن القطاعات : الصناعة ،التخزين ،التجارة، السياحة،والخدمات العامة هي متاحة ،من حيث المبدأ ليس بسبب طلب الهيئة (كما هو في حالة مشاريع التطوير) ،وإنما بسبب المزايا النسبية للاستثمار التي توفرها المنطقة الحرة بعدن ، وهي متاحة أيضا للمشاركة الاستثمارية ولجميع أشكال الاستثمارات الدولية المباشرة وغير المباشرة ،وكل فرصة استثمارية من تلك الفرص قابلة للتطبيق وفقا لأكثر من سيناريو، وبخيارات متعددة لتوظيف المزايا النسبية للاستثمار في المنطقة الحرة بما يتوافق مع قدرات وأهداف المستثمرين .

رأي اقتصادي

الأهمية الاقتصادية لتصنيف شركات التأمين

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■مين في بلادنا بصفة خاصة وبلدان العالم كافة يكتسب اهتماماً متزايداً وأثر على صناعة التأمين ومن يعمل به وألحق خسائر بالكثير من شركات التأمين وشركات الإعادة على السواء خسائر فادحة أدت إلى خروج عدد كبير منها من السوق فالشركات التي تقوم بالتصنيف لا بد أن تكون محايدة لتكون نتائجها موضوعية فالتصنيف يعكس الموقع المالي لشركات التأمين من ناحية، ومن ناحية ثانية مدى إيفاء الشركات بالتزاماتها تجاه المؤمنين وحملة بوالص التأمين من ناحية أخرى، وقد بدأت عمليات التصنيف منذ عشر سنوات أو أكثر من قبل شركات تصنيف معتمدة على مبدأ الموضوعية والعلمية والإلمام الواسع بواقع أسواق التأمين وتعاطيها مع الأمر بمصداقية أكبر فالتصنيف تأتي أهميته من كونه يتعامل معها بحيث يظهر أنها قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم، ومن خلال اطلاعي الدائم على عمليات التصنيف أجد أن هناك نوعين من التصنيف أولهما التصنيف التفاعلي الذي يعتمد على زيادة الشركات ومعرفة معلومات دقيقة عنها وتصور الشركات للمستقبل والخطوط الرئيسية لعمليات الاكتتاب فيها، وثانيهما التصنيف غير التفاعلي ويستند على ثلاثة أسس: الميزانيات المدققة والمعلومات العمومية وسمعة الشركات أو الشركة في السوق وأهمية البرامج التي تقوم بتسويقها وأي نظام رقابي لممارسة أنشطتها ناهيك عن المعايير الأخرى.

ومما سبق يتوجب على شركات التأمين العاملة في بلادنا بصفة خاصة أن تحصل على تصنيف جيد حتى تصبح في وضع متين ويتهافت عليها الزبائن وتصبح مصدراً للثقة والأمان والتنمية والنمو الاقتصادي.

تداول ٣٨,٥ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١٤٧,٣ مليار ريال في يوليو ٢٠١١م

■ ،،خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر يوليو٢٠١١م نحو ٣٨,٥ ألف شيك مقارنة مع ٣٦,٢ ألف شيك في شهر يونيو٢٠١١م وبزيادة تقدر بـ ٢,٣ ألف شيك وبنسبة ٦,٣٪ .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٤٧,٣ مليار ريال مقارنة مع ١٢٨,٢ مليار ريال خلال نفس الفترة وبزيادة تبلغ ١٩,١ مليار ريال وبنسبة ١٤,٩٪ .

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في شهر يوليو٢٠١٠م بلغ ٥٩,٣ ألف شيك بقيمة ١٩٠ مليار ريال .

ارتفاع قيمة اللحوم المستهلكة في اليمن إلى ١٧٤ مليار ريال

■ ،،كتب/أحمد حسن

ارتفعت وتيرة استهلاك اللحوم في اليمن العام الماضي إلى اكثر من ٢٥٦ مليونا و٤٢٩ ألف كيلو جرام شاملة اللحوم الحمراء والبيضاء المنتجة منها محليا والمستوردة بقيمة تبلغ ١٧٤ مليارا و٦٣ مليون ريال.

وحسب بيانات إحصائية زراعية استوردت بلادنا ١١٤ مليونا و٣٢٥ الف كيلو جرام من لحوم الأبقار والضأن والماعز من دول عدة بقيمة تبلغ ٤١ مليارا و٤٩ مليون ريال ،فيما تمكنت المزارع المحلية في بلادنا من رفد السوق بإنتاج يفوق ٩٦ مليونا و٧٣٥ ألف كيلو جرام طوال العام.

وتشير البيانات إلى أن قيمة إنتاج المزارع المحلية من اللحوم بأنواعها تبلغ ١٣٢ مليارا و١٤ مليون ريال، منها ٣١ مليونا و٩٥٦ ألف كيلوجرام من لحوم الأبقار، بقيمة ٣٧ مليارا و٨٨٠ مليون ريال،و٣٠ مليونا و٧٤٨ ألف كيلو جرام من لحوم الضأن بقيمة ٤٥ مليارا و٩١١ مليون ريال و٣١ مليونا و٦٤٦ ألف كيلوجرام من لحوم الماعز بقيمة تبلغ٤٦ مليارا و٦٤٦ مليون ريال، أما اللحوم الحمراء من الإبل فقد بلغت ٢ مليون ٤٨٢ ألف كيلو جرام بقيمة مليار و٥٨٠ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة الواردات ٩ مليارات و٩٤٧ مليون ريال.

وتوضح البيانات أن استهلاك اللحوم الحمراء الطازجة شهد ارتفاعا في السوق المحلية العام الماضي تعكسه كمية الإنتاج المحلي والتي شهدت نموا بنسبة ٧,٥٪.

لكن اللافت للنظر، أن حجم الواردات من دول القرن الإفريقي والتي تعد المصدر الوحيد لواردات الحيوانات الحية المخصصة للأكل منذ أكثر من ١٠ سنوات، شهد تراجعا طفيفا بنسبة تصل إلى ٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق .

وتوضح البيانات أيضا أن الصومال تعد الشريك التجاري الأول لليمن في الواردات من الأبقار والماعز والضأن الحي، حيث صدرت العام الماضي لليمن ٨٠ ألف رأس من الأبقار بقيمة ٣مليارات و٣٦١ مليون ريال ،ومن الضأن ٦٣٦ ألف رأس بقيمة ٣ مليارات و٣٧٣ مليون ريال، ومن الماعز ٢٤١ ألف رأس بقيمة مليار و٢٦١ مليون ريال .

وجاءت جيبوتي كشريك تجاري ثان لليمن حيث صدرت لليمن ٤٣ ألف رأس من الأبقار بقيمة مليار و٨٤٦ مليون ريال، كما صدرت ضأن حي بقيمة ١٠٣ ملايين ريال .

ومن الملاحظ في بيانات شركاء اليمن التجاريين لواردات الحيوانات الحية المخصصة للأكل العام الماضي انسحاب أثيوبيا إذ لم تسجل أي واردات منها مطلقا والتي كانت خلال الأعوام الماضية الشريك التجاري الأول للواردات من الأبقار الحية الأثيوبية هو السبب في تراجع صادراتها من المواشي إلى الخارج كما لعب سوق المواشي الذي تحتضنه جيبوتي دورا في قدرتها على إعادة التصدير من المواشي الأثيوبية.

تراجع قيمة وكمية الأسماك والأحياء البحرية بنسبة ٨٪

■ ،،كتب/أحمد الطيار

فيما ارتفعت عائدات اليمن من صادرات الأسماك والأحياء البحرية خلال العام الماضي ٢٠١٠م إلى ٢٧٢ مليونا و١٦٠ ألف دولار وبنسبة زيادة تبلغ ٢٢ ٪عن ٢٠٠٩م قالت بيانات حديثة إن كمية وقيمة المبيعات من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة عبر (الصيد التقليدي والصناعي) من المحافظات الساحلية والمؤسسات والشركات تراجعت بنسبة تفوق ٨٪.

وأوضحت الإحصائية أن الكميات المصطادة من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى عبر (الصيد التقليدي والصناعي) بلغت في ٢٠١٠م ١٦٣ ألفا و٨٦١ طنا بانخفاض قدره ١٥,٧٤٣ الف طن عن ٢٠٠٩م فيما بلغت قيمة تلك المنتجات ٣٧ مليارا و١٣٠ مليون ريال انخفاضا من ٤٠ مليارا و٤٥٦ مليون ريال في ٢٠٠٩م .

وبينت الإحصائية أن الكمية المنتجة توزعت على اسماك السطح بمقدار ١٣٣ ألفا و٦٤٧ طناً واسماك الأعماق بمقدار ٢٠ ألفا و١٦٥ طن وأحياء بحرية أخرى بمقدار ١٠٠٤٨ طنا حيث استأثرت اسماك اسطح بالمرتبة الأولى في قيمة المبيعات وبلغت ٢٧مليارا و٢٧٥ مليون ريال يليها الأحياء البحرية بقيمة ٥مليارات و٨٧ مليون ريال فيما بلغت قيمة اسماك الأعماق ٤ مليارات و٧٦٨ مليون ريال .

وتمكن الصيد التقليدي من اصطياد ١٦٠ ألفا و١٥٢ طنا بقيمة ٣٦ مليارا و٤١٨ مليون ريال فيما بلغت كميات إنتاج الصيد الصناعي ويشمل المؤسسات والشركات في خليج عدن والبحر العربي و المؤسسات والشركات في البحر الأحمر ٣٧٠٨ أطنان بقيمة ٧١٢ مليون ريال منها ١٩٦٨ طنا من مؤسسات وشركات خليج عدن والبحر العربي و١٧٤٠ طنا من مؤسسات وشركات البحر الأحمر.

وأرجع وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق اليمني غازي لحمر هذه الزيادة إلى ارتفاع الكميات المصدرة من الأسماك والإحياء البحرية خلال نفس الفترة إلى ١١١ ألفاً و ٧٧٨ طناً مقارنة بـ ٩٩ ألف طن خلال العام ٢٠٠٩م موضحا أن الزيادة في الكميات المصدرة خلال العام ٢٠١٠م بلغت ١٢ ألفاً و ٧٧٨ طناً وبنسبة زيادة عن العام ٢٠٠٩م بلغت ١٢ ٪.

مصر تقر مشروعاً للتأمين الإجباري على العاملين بالخارج

■ ،،الثورة / متابعات

أقرت وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية بالتعاون مع شعبة شركات توظيف العمالة المصرية بالخارج بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مشروعا للتأمين الإجباري على العمالة المصرية بالخارج، وفقاً لما ذكرته صحيفة "الشرق الأوسط".

فبعد أن حملت الثورات العربية الاقتصاد المصري أعباء إضافية، نتيجة لنزوح العاملين المصريين من تلك البلدان، ظهرت الحاجة إلى التأمين على العمالة المصرية في الخارج، خصوصا بعد الثورة الليبية التي فقد على إثرها آلاف المصريين وظائفهم.

من جانبه، أشار صالح نصر رئيس شعبة شركات توظيف العمالة في الخارج إلى أن الحاجة إلى مشروع التأمين على العمالة المصرية ظهرت مع تصاعد أحداث الثورة الليبية والخسائر التي ألمت بالعمالة المصرية هناك.

وأضاف نصر: إن التأمين على العمالة يهدف إلى الابتعاد عن كل المخاطر التي قد يتعرض لها المسافر وتعويض أي خسائر قد تلحق به، مشيرا إلى أن التعاقد على الوثائق التي يتم بموجبها الاستفادة من المزايا التأمينية سيكون إجباريا كشرط للحصول على تصريح العمل، مع العلم أن الوثائق يتم إصدارها بالمنافذ البرية والمطارات لتيسير الحصول عليها، وسيبدأ العمل بها مع موسم الحج القادم للتأمين على العمالة الموسمية بالدول العربية.

وأشار نزهي غليوم العضو المنتدب لشركة "إسكان" للتأمين إلى أن شركته قدمت مقترحا للتأمين على العمالة الخارجية، وافقت عليه وزارة القوى العاملة نظرا لوضوح الشروط وزيادة مبالغ التعويضات وصياغة شروط الوثيقة بدقة بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف، مؤكدا أن وزارة القوى العاملة قد تعاقدت مع شركتي المهندس للتأمين والجمعية المصرية للتأمين التعاوني لطرح نفس الوثيقة المصممة من جانب شركته.

وأضاف غليوم: إن التغطية تضم فئتين، "فئة العمالة الموسمية" التي تسافر لمدد قصيرة أثناء فترات معينة كموسم الحج مثلا، وتشمل التغطية تحمّل الحوادث الشخصية وتكاليف العلاج بحد أقصى ٥٠ ألف جنيه للفرد الواحد، وكذلك خطر الوفاة والعجز الكلي أو الجزئي المستديم، وتحمّل تكاليف إعادة جواز السفر وإعادة الجثمان إلى أرض الوطن.

أما الفئة الثانية، وهي تخص فئات العمالة لفترات طويلة، فتحتوي على عقود تأمينية للمؤهلات العليا والمتوسطة وما دونها، وهما وثيقتان متماثلتان في التغطيات ولكنهما مختلفتان في المبالغ المدفوعة كأقساط.

وأشار غليوم إلى أن هناك تغطية الفصل التعسفي للفئة الثانية، التي يتم بموجبها تحمّل جزء من التكاليف تصل إلى ١٢ ألف جنيه للمؤهلات العليا، إذا تم فصل العامل فتدفع له خلال الشهور الستة الأولى بشرط عدم ارتكابه لجريمة في الدولة المسافر إليها.

وأوضح أن البرنامج التأميني للفئة الثانية يحتوي أيضا على تغطية الحوادث الشخصية والعجز الكلي والجزئي وتكلفة استخراج جواز السفر في حالة فقدانه وإعادة الجثمان إلى أرض الوطن. ولكنها لا تحتوي على برنامج لتحمل تكاليف العلاج كبرنامج العمالة الموسمية.

وتابع: "هذا النوع من التأمين سيكون إجباريا نظرا لعدم وجود الوعي التأميني بالسوق المصرية"، موضحا أن قيمة القسط تمت مراعاتها لتكون قليلة لاشتراك أكبر عدد ممكن من المستفيدين من تلك الخدمة التأمينية.

وأضاف أنه قد تم الاتفاق مع وزارة القوى العاملة والهجرة أن تكون التغطية التأمينية المقدمة من شركات التأمين موحدة في الشروط والاستثناءات، حسما لأي جدل وحفاظا على حقوق حملة الوثائق، مؤكدا أنه سيتم العمل بها ابتداء من الشهر الحالي، خصوصا مع اقتراب موسم الحج وسفر العمالة الموسمية.

الصين ستصبح أكبر دولة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠٢٥م

■ ،،الثورة / متابعات

توقع بنك هونغ كونغ وشانغهاي (إس إتش بي سي)أن تصبح الصين أكبر دولة تجارية في العالم بحلول عام ٢٠٢٥ أو قبل ذلك ، لتشكل قيمة تجارتها ١٣٪ من الاجمالي العالمي .

ووفقا لما جاء من توقعات التجارة لبنك هونغ كونغ وشانغهاي ، ستشهد الصين نموا بواقع ١٤٦٪ لحجم التجارة بنهاية عام ٢٠٢٥م كما توقع أن تحقق الصين نموا يعادل ٤ أضعاف المستوى العالمي في حجم التجارة حتى عام ٢٠١٥م.

ومع أن مؤشر الثقة للتجار الصينيين انخفض الى المستوى المحايد عما كان قبل ٦ أشهر ، توقعت قرابة ٨٠٪ من مؤسسات التصدير والاستيراد نموا مستقرا أو ارتفاعا لحجم التجارة حسبما أظهر استطلاع آخر لهذا البنك .

وأشار استطلاع بنك هونغ كونغ وشانغهاي الى أن حجم التجارة العالمي سيزداد بنسبة ٧٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥م أو قبل ذلك مع أن الغموض لا يزال يكتنف الوضع الاقتصادي . وسيشهد حجم التجارة قرابة تريليون دولار أمريكي سنويا حتى عام ٢٠١٥م.

وبحسب معلومات التوقعات التجارية لهذا البنك ، فإن منطقة هونغ كونغ، بصفتها منفذ ترانزيت رئيسي لتجارة البر الرئيسي الصيني مع دول أخرى، ستحافظ على حصتها البالغة ٢,٥٪ من التجارة العالمية قبل عام ٢٠٢٥م، وترتفع هذه النسبة عن نظيراتها بريطانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة.